معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت

للدراسات القضائية والقانونية

العدد التاسع - أكتوبر 2018

تجديد اتفاق تعاون بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا

المستشار عبدالله العيسى

المناهج التي رسمت في برامج التدريس بالمعهد أضافت خبرة عملية للدارسين تؤهلهم للعمل في النيابة العامة ومن ثم بالقضاء

حفل تكريم عضو المكتب الفني سابقاً لمعهد القضاء المستشار / أحمد عزات

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد التاسع
أكتوبر 2018

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

10 اللقاء التنويري للباحثين القانونيين (الدفعة السابعة عشر) 2018 - 2019

11 توقيع مذكرة تفاهم بين المركز القومي للدراسات القضائية بجمهورية مصر العربية ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

14 زيارة وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com

https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

الإفتتاحية

إن دولة الكويت إذ تعتَز بقضائها الشـامخ فإنها تفتخر أيضاً بمعهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية، الذي ابتغى المشرع من ورائه تحقيق أهداف سامية، من أهمها إعداد رجال القضاء، وتدريـب كل مـن أعضـاء النيابة العامة و أعضاء الفتوى والتشـريع، وتدعيم خبـرة القضاة وتهيئة أعوان ومسـاعدين وتدريبهم علـى الإجراءات القانونية، ورفع مسـتوى أدائهم العملي ومتابعة تأهيلهم وإثراء معلوماتهم وتنمية كفائتهم، من خلال عقد دورات خاصة تضم العاملين بالجهات القانونية في مختلف أجهزة الدولة و هيئاتها ومؤسساتها، إلى غير ذلك من الأهداف العامة التي حرص المرسوم رقم 37 لسنة 1994 بإنشاء معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، النص عليهـا، ومنها فتـح مجال التدريب أمام العاملين والمشـتغلين في مجال القضـاء والقانون في البلاد العربية الأخرى، وبذلك أصبح مشروع هذا الصرح حقيقة قائمة بعد أن كان حلماً للمشتغلين بالعمـل القضائـي خاصة وبالدراسـات القانونية عامة،في وطننا الغالـي الكويت، وأصبح رافداً هاماً من روافد المعرفة القضائية والقانونية، يؤتي ثماره على الدوام، سواء للعاملين في هذا المجال الحيوي من مجالات المعرفة الإنسانية أو المهتمين به، فأضحى المعهد بذلك ساعدا من سـواعد ترسـيخ العدالة في ربوع البلاد؛ وبما يقدمه من علم و معرفة و إثراء لقضاة الغد ولكل المشتغلين بالأعمال القضائية أو القانونية بأجهزة الدولة و مؤسساتها و هيئاتها.

ولاشك أن رسالة القضاء من أعظم الرسالات وأسماها وأشقها؛ ولذلك فهي جديرة بأن تحظى بهذا الاهتمام، وأن يكون النهوض بها في المقدمة على سلم الأولويات.

وقد آثر المعهد الاسـتمرار في إصدار نشـرته الشهرية لتكون في مرآةً تعكس نشاطاته، ولساناً لتقيم أدائه، وإضاءة على جهوده وإنجازاته، ووسيلة تبرز فعالياته على مستوى التدريب التأسيسي والمسـتمر والتخصصي، وكذلك على مسـتوى الدراسات والبحوث والترجمة، وأداة توثق الصلة بينه وبين المتخصصين والمهتمين.

وإذ نقدم للمتلقي الإصدار الأول لهذا الموسم القضائي، بما يضم دفتيه من برامج وإنجازات، يحدونا الأمل أن يستمر العطاء، وتتواصل الجهود المخلصة؛ لتحقيق المزيد من التطور والازدهار المطرد لمعهدنا وقضائنا الشامخ.

وأخيراً أسـأل الله تعالى أن يكتب التوفيق والسـداد لكل عمل جاد يستهدف الإسهام في نهضة وطننا وتقدمه ورقيه وشموخه.

المستشار/ عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف

المستشار عبدالله العيسى

رئيس المجلس الأعلى للقضاء
ورئيس محكمتي التمييز والدستورية الأسبق
رئيس اللجنة الدائمة لمراجعة وتطوير التشريعات بوزارة العدل

بذل المستشار/ عبدالله العيسى جهوداً مميزة في خدمة العدالة مقدماً للقضاء عصارة فكره وخبرته وعلمه.

حيث تقلد منصبه على قمة الهرم القضائي الشامخ مناضلاً من أجل تحقيق العدل ووصول الحقوق إلى أصحابها مهما كلفه ذلك من مشقة وعناء.

المستشار العيسى أدى الرسالة وأوفى بقسمه وحمل الأمانة خلال تسعة وخمسون عاما عمل فيها بالقضاء قدر ما يستطيع بدفع عجلة التطور والتحديث في مجال القضاء وإرساء قواعد العدل والإنصاف والحفاظ على استقلال القضاء وهيبته والنأي به عن كل ما يؤثر في سمعته أو يخدش كرامة رجاله، وحيث أن تاريخ القضاء يحمل الكثير من الأحداث والأمور التي لا نستطيع أن نلم بها جميع الانجازات والمواقف التي عايشها المستشار العيسى.

من هنا ارتأت نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية عمل لقاء مع سعادته لإثرائنا ببعض الجوانب القضائية والقانونية.

سعادة المستشار عبدالله العيسى نرحب بكم في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية آملين أن يتسع صدرك الرحب لنا في الإجابة عن بعض الأسئلة:

نرغب في أن تحدثنا عن تاريخكم القضائي ومن زاملتهم في القضاء؟

تحقيقا لرغبة صادقة من بعض الأخوة المسئولين في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بغية استكشاف جوانب من تجربتنا القضائية التي عشناها طوال خدمتنا في القضاء أنا وزملائي وهم المستشار/ أحمد أبو طيبان والمستشار/ حمود الرومي والتحق بنا فيما بعد المستشار/ محمد يوسف الرفاعي وذلك سنة 1960، وقد تعينّا في وزارة العدل والتي كان اسمها المحاكم اعتباراً من 1 سبتمبر 1958، كان القضاء وقتها بسيطاً ومقره صغير وعدد رجال القضاء لا يتجاوز ستة قضاة، وقد التحق كل منا مع أحد القضاة بغية التعرف على العمل ومنهج القضاة في نظر القضايا والتمرن على العمل وقد استمر عملنا على هذا النحو حتى قبالة الصيف حيث يغادر المعارون لقضاء إجازتهم.

ونتيجة لهذا الفراغ كلفنا بالعمل وقمنا به خير قيام ونتيجة لذلك صدر قرار بتعييننا قضاة منفردين واستمر ذلك حتى صدور قانون تنظيم القضاء في عام 1961 وقد صدرت مراسيم بتعييننا قضاة بناء على التحولات الجديدة للقضاء.

وفي أوائل عملنا واجهنا صعوبة الحصول على مراجع قانونية أو أبحاث سابقة أو أحكام نهائية نستقي منها ما تحمله من مبادئ قانونية ولذلك وبجهد شخصي استطعنا الحصول على مصادر قانونية من مصر، وقد تخطينا هذه المرحلة والحمد لله بنجاح متميز استحق عليها منا التكريم.

ومضت السنون ونحن نزداد بأفواج جديدة من الزملاء الذين عاصرناهم وعملنا سويا معهم وكانوا خير صحبة تجمعنا الأخوة الصادقة والعمل المثمر والتعاون الجاد.

في عام 1961 صدر قانون تنظيم القضاء ضمن قوانين أخرى وترتب على ذلك صدور مرسوم بتعيين القضاة جميعهم وتسكين جميع القضاة بما فيهم نحن الأربعة في جدول الدرجات القضائية وفق اقدمية كل منهم، وتم توزيع الدوائر حسب الاختصاص، وقد عملت في أغلب الدوائر القضائية من أحوال شخصية إلى دوائر مدنية وعمالية وجزائية ثم في الدوائر التي خصصت لقضايا أمن الدولة.

وفي سنة 1973 صدر قانون المحكمة الدستورية وكنت أحد أعضائها حتى سنة 2000 حيث تسلمت رئاستها ورئاسة محكمة التمييز ورئاسة المجلس الأعلى للقضاء.

ما هو رأي معاليكم في الدور الذي يقوم به معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورأيكم في البرامج التدريبية التي يؤديها؟

لعل من نافلة القول الحديث عن هذا المعهد فقد شاركت في الدعوة لإنشائه وكنت عضواً في مجلس إدارته فترة من الزمن.

لا شك أن المعهد له دور أساسي في تهيئة الملتحقين به عن طريق مزج دراستهم في الجامعة مع الخبرة القضائية التي يتولاها جمع من رجال القضاء

المتميزين، ولقد كان دور المعهد دوراً أساسياً في التوجيه واكتساب المعرفة العملية للقضاء، ولا شك أن المناهج التي رسمت في برامج التدريس بالمعهد أضافت خبرة عملية للدارسين تؤهلهم للعمل في النيابة العامة ومن ثم بالقضاء.

لقد تقلدتم منصب رئيس هيئة إصدار مجلة معهد القضاء، هل ترون سيادتكم أن المجلة حققت الأهداف الموجودة من إنشائها؟ و هي بعد توقف دام سبع سنوات يعاود هذه الفترة إعادة طبعها فماذا تقول بهذه المناسبة؟

مجلة معهد القضاء كانت مناراً يشع في أوساط القضاة خاصة ورجال القانون بصفة عام، وكانت خسارة كبيرة توقفها هذه المدة الطويلة – ولأسباب خارجة عن إرادة مجلس إدارتها – وأتمنى أن تعود المجلة إلى سابق عهدها والآمال كبيرة ومعقودة بإذن الله على الرئيس الجديد لمجلس إدارة المجلة والأعضاء.

ما هي رؤية معاليكم ومقترحاتكم بما يتم عقده بالمعهد من مؤتمرات و ندوات و ورش عمل و مدى تأثير ما يصدر عن ذلك من توصيات للجهات ذات الصلة ؟

كان من الأمور المؤثرة في نشاط المعهد ما كان يقدمه من ندوات ودورات وغيرها مما له صلة بالحياة الاجتماعية وله صداه في النواحي القانونية وأتمنى على القائمين على المعهد الاستمرار في هذا التوجه الذي كان له أعظم الأثر في معالجة العديد من المفاهيم والأطروحات القانونية وبلورة ما يتم تناوله في هذا النشاط إلى حقائق تنير الطريق لما يطرح من وسائل تقويم تلك الأنشطة التي يتم دراستها ومناقشتها في تلك الدورات والمؤتمرات .

معاليكم، لقد تقلدتم منصب رئيس اللجنة الدائمة لمراجعة و تطوير التشريعات بوزارة العدل، فما هي أعمال اللجنة وخططها والاقتراحات بقوانين التي تقدمها؟

اللجنة الدائمة لمراجعة وتطوير التشريعات بوزارة العدل لها دور أساسي فيما يعرض عليها من مشروعات القوانين أو الاقتراحات بقوانين التي ترد من مجلس الأمة ، واللجنة تتكون من كبار رجال القضاء السابقين والحاليين بالإضافة إلى ممثل لكل من الفتوى والتشريع وجامعة الكويت وجمعية المحامين. وإسهامها في نظر مشاريع القوانين التي تتمثل في

المصادر التي تتلقى اللجنة منها مشروعات القوانين وأهمها ما يعده المجلس الأعلى للقضاء من قوانين تحال إلى هذه اللجنة وكذلك ما يحيله مجلس الوزراء أو الفتوى والتشريع وغيرها من الدوائر الرسمية، وغني عن البيان أن اسهامات اللجنة في هذا الصدد عديدة لا يتسع المقام لحصرها ، ونورد على سبيل المثال بعضا من انجازاتها :

1 – إعداد مشروعات القوانين المستحدثة التي تطلبها وزارة العدل لمواجهة ما يستجد من حاجات المجتمع واستدراك ما يتضح في العمل من نقص أو غموض في التشريعات القائمة، والتي ترد من المجلس الأعلى للقضاء.

2– إعداد التقارير والمذكرات عن ملاحظاتها على مشروعات القوانين التي ترد إليها من الفتوى والتشريع لأخذ رأيها فيها وهي مشروعات قوانين من جهات الدولة المختلفة.

3 – إبداء ملاحظاتها على الاقتراحات بقوانين المقدمة من السادة أعضاء مجلس الأمة والتي تعرضها الأمانة العامة لمجلس الوزراء على وزارة العدل لدراستها وإبداء الرأي في شأنها.

هذا وقد انجزت اللجنة الدائمة لمراجعة وتطوير التشريعات خلال هذه السنوات العديد من مشروعات القوانين، ومن أهمها على سبيل المثال:

1 – مشروع قانون التجارة الإلكترونية الوارد من وزارة التجارة والصناعة.

2 – مشروع قانون التوقيع الإلكتروني الوارد من وزارة التجارة والصناعة.

واللذان أدمجا فيما بعد في مشروع واحد هو قانون المعاملات الإلكترونية.

3 – مشروع قانون بشأن إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها الوارد من وزارة التجارة ومن ضمنه تعليقات البنك المركزي.

4 - مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

5 - مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات الوارد من وزارة المواصلات.

6 - مشروع قانون في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

7 - مشروع قانون الحج والعمرة الوارد من وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية.

8 - مشروع قانون بشأن مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة العامة.

9 - مشروع قانون في شأن حماية المعلم والذي أعدته وزارة التربية، وقد انتهت اللجنة إلى الاستجابة لهذه الرغبة، حيث أن اللجنة عدلت في قانون الجزاء في مادتين بقصد تشديد العقوبة في حالتي التعرض بالقول أو التعدي على الموظف العام، حيث وسع التعديل من دائرة المجني عليهم الذي شدد العقوبة إذا وقع الفعل عليهم فأضاف:

أ – الطبيب بإحدى الوحدات العلاجية الحكومية أو الخاصة المرخص بها.

ب – أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والتعليم التطبيقي.

ج – المعلم أو المسئول التربوي في إحدى المدارس الحكومية أو غير الحكومية.

حيث أن اللجنة رأت في إقرار هذا المشروع في صيغته الأولى أن يفتح الباب لطلبات أصحاب مهن أخرى لاستصدار قانون خاص بها .

10 – مشروع قانون بتعديل نص المادة (53) من القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن قانون الجزاء وذلك لتفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملات اللاإنسانية والمهينة والتي انضمت إليها دولة الكويت بموجب القانون رقم 1996/1 الصادر بتاريخ 21 يناير 1996م.

11 - مشروع قانون للتوفيق والمصالحة.

12 - مشروع قانون السجل العيني.

13 - مشروع قانون السجل التجاري الوارد من وزارة التجارة والمحال من الفتوى والتشريع.

14 - مشروع قانون بشأن حماية المبلغين.

15 - مشروع قانون التوثيق .

16 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 78 لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية الوارد من وزارة الداخلية.
17 - إعادة النظر في مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 1983 في شأن الأحداث الوارد من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
18 - مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1962 بتنظيم السجون الوارد من وزارة الداخلية .
19 - مشروع قانون بشأن استبدال الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (14) من القانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية، والخاصتين بالتوقيع على صحف الدعاوى والطعون المرفوعة من الحكومة.
20 - مشروع قانون بتعديل نص المادة 465/2 من قانون التجارة والخاصة بسريان القواعد العامة في مواعيد الاستئناف على الحكم الصادر في دعوى الإفلاس.
21 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، والخاصة بالطعن على بيانات القيد في جدول الانتخاب.
22 - مشروع قانون بتعديل نص الفقرة (ب) من المادة (29) من القانون رقم 3 لسنة 1983 في شأن الأحداث والخاصة بتوكيل محامي للحضور عن الحدث عند غيابه.
23 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بشأن قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية بشأن إلغاء حق المحكمة الجزائية في التصدي للدعوى بإضافة متهمين جدد أو وقائع جديدة لم ترفع بها.
24 - مشروع قانون بتعديل نص المادة (7) من قانون تنظيم القضاء الصادر بالقانون رقم 23 لسنة 1990 وذلك بندب وكلاء ومستشارين من محكمة الاستئناف لرئاسة دوائر الأحوال الشخصية وأعمال التوثيقات الشرعية بالمحكمة الكلية .
25 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، ومنها المادة (5) والتي أجازت أن يتم الإعلان برسالة هاتفية مكتوبة (فاكس أو بأي وسيلة اتصال الكترونية قابلة لحفظه واستخراجه).
26 - مشروع قانون بتعديل مواد في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.
27 - مشروع بتعديل بعض أحكام القانون رقم 74 لسنة 1983 في شأن المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، والمرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.
28 - مشروع بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء.
29 - مشروع بتعديل مادة في قانون الأحداث والوارد من وزارة الداخلية.
30 - مشروع قانون بشأن إعادة النظر في الأحكام الباتة.
31 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 2008/31 في شأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج.
32 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1976 في شأن المرور والوارد من وزارة الداخلية .
33 - مشروع قانون مقدم من الهيئة العامة للقوى العاملة بتعديل المواد 138، 140، 142 من القانون رقم 2010/6 بشأن العمل في القطاع الأهلي.
34 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 1980/38 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية .
35 - مشروع قانون الاجراءات الضريبية الوارد للجنة من وزارة المالية (حصرياً بالنسبة للأبواب السابع والثامن والعاشر).
36 - تدرس اللجنة حاليا مشروع قانون الوقف الوارد للجنة من وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية.
37 - لائحة التوثيقات الشرعية.

ما هو تقييم معاليكم لتجربة تولي المرأة منصب وكيلة للنائب العام وما هي الأطر التي ترونها مناسبة لتوليها القضاء كمرحلة أولى؟

فيما يتعلق بتجربة تولي المرأة منصب وكيل نيابة، فهو ما عبرتم عنه بأنه تجربة، والتجربة لا يحكم عليها إلا بعد أن تمر بمراحل القضاء وتواجه الخصوم وتتعامل مع المحامين وبالتالي يتجلى دورها في كتابة أسباب الحكم وحينئذ تختمر التجربة ويظهر أثرها فيما تفصل فيه من النزاعات.

الندوة التعريفية للجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني

في إطار سعي المعهد إلى تحقيق أهدافه، لاسيما فيما يتعلق بنشر الفكر والثقافة القانونية والانفتاح على المجتمع من خلال تنظيم أنشطة وفعاليات تحاكي ما يهمه من جيد القوانين والتشريعات.

نظم المعهد يوم الأربعاء الموافق 24 أكتوبر 2018م، ندوة تعريفية حول اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني، حاضر فيها أعضاء الأمانة العامة للجنة، أمام عدد كبير من المهتمين والذين يمثلون جهات حكومية عديدة ومختلفة بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المختصة.

وافتتح سعادة المستشار / عويد ساري الثويمر، مدير معهدالكويت للدراسات القضائية والقانونية الندوة بالترحيب بالحضور والسادة رئيس وأعضاء الأمانة العامة، وتطرق بعدها إلى أهمية عمل اللجنة، وأهمية القانون الدولي الإنساني، معتبراً أن الاتفاق الموقع ما بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية واللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2004م، كان لبنة أساسية في تكوين مدربين وخبراء على المستوى العربي في هذا المجال المهم من القانون، وذلك على اعتبار أن المعهد أصبح بموجب الاتفاقية مركزاً اقليمياً لتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة العرب في مجال القانون الدولي الإنساني ومركزاً كذلك لتوثيق أحكامه.

كما شدد المستشار مدير المعهد على أهمية دور اللجنة في نشر الوعي بأحكام هذا القانون خصوصاً في ظل ظروف إقليمية تتسم بعدم الاستقرار.

بعدها تطرق السيد الأمين العام للجنة سعادة المستشار/ عادل عبدالله العيسى، وأعضاء الأمانة كل من :

المستشار الدكتور/ نواف الشريعان.

المستشار الدكتور/ أحمد المقلد.

المستشار الدكتور/ شريف عتلم.

إلى أن إنشاء اللجنة جاء بعدما كانت هناك تجربة ما بين 2006 – 2009م حيث تم إنشاء لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، إلا أن هذه اللجنة لم توفق في عملها نتيجة هذا الاندماج ما بين منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعليه جاء القرار الوزاري رقم (1513) لسنة 2018م بشأن إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني لمعالجة الأخطاء التي صادفت اللجنة الأولى وكذلك كوفاء بإلتزامات الكويت التعاقدية فيما يخص القانون الدولي الإنساني.

فنص بذلك القرار الوزاري على إنشاء لجنة دائمة برئاسة معالي وزير العدل، وعضوية كل من:

ممثل عن وزارة العدل.

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

ممثل عن إدارة الفتوى والتشريع.

ممثل عن وزارة الدفاع.

ممثل عن وزارة الخارجية.

ممثل عن كلية الحقوق بجامعة الكويت.

ممثل عن وزارة الإعلام.

ممثل عن وزارة الداخلية.

ممثل عن وزارة الصحة.

ممثل عن وزارة التربية.

ممثل عن جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

ويلحق باللجنة أمانة عامة برئاسة أمين عام وعدد مناسب من المختصين يختارهم رئيس اللجنة، ويعاونهم عدد من الإداريين والفنيين وتختص اللجنة بدراسة التشريعات الوطنية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والأحكام القضائية ذات الصلة في ضوء الالتزامات المنبثقة عن إتفاقيات جنيف لعام 1949م، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام 1977م، وغير ذلك من أدوات القانون الإنساني ومواثيقه وإقتراح التعديلات التشريعية ذات الصلة، ودراسة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني والتي لم تصادق عليها دولة الكويت وإبداء الرأي للجهات المعنية بشأنها بالإضافة إلى تعزيز تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني وتبادل الخبرات مع الهيئات والوزارات والإدارات الحكومية المعنية، ثم وضع الخطط والبرامج التدريبية والتعريفية وتنظيم الندوات المتخصصة الكفيلة بنشر وتنمية الوعي بالقانون الدولي الإنساني.

وخلال الندوة أعلنت الأمانة العامة عن خطتها الاستراتيجية (2018 - 2020) والتي يبدأ العمل على تحقيقها وانجازها يوم الأحد الموافق 28 أكتوبر 2018م، حيث تم الاعتماد على وضع أهداف محددة وفق إطار زمني معين، والهدف من ذلك هو تكوين كوادر بشرية متخصصة في أحكام القانون الدولي الإنساني والعمل على إعداد فريق يعني جزء منه بالصياغات التشريعية والتفاوض والاتفاقيات الدولية والتعلم والتدريب وجزء آخر بالممارسات القضائية.

كما أن من أهداف الأمانة خلال إقرارها هذه الاستراتيجية هو مواكبة الحركة الجديدة في مجال القانون الدولي الإنساني أو

ما يصطلح عليه بـ (Soft Law) عبر دراسة الاتفاقيات والمشاركة في تطويرها ودراسة أحكام الحماية في النزاعات المسلحة سواء الدولية أو غير الدولية والعمل على تطويرها.

كما سوف يتم حصر الاتفاقيات التي صادقت عليها الكويت بالتنسيق مع وزارة الخارجية، كونها تملك الرؤية السياسية للدولة والنظر في الاتفاقيات محل الدراسة التي يمكن التطرق إليها والتي لم تصادق عليها بعد تقديم اقتراح بمذكرة تفسيرية يتضمن شرح هذه الاتفاقية.

كما يندرج ضمن خطة العمل إدراج الجرائم الكبرى الموجودة ضمن الاتفاقيات التي صادقت عليها الكويت، وإقرارها سواء في تشريع مستقل أو إنفاذها ضمن تعديل في المنظومة التشريعية الموجودة.

بالإضافة إلى إدراج المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني في كليات الحقوق والعلوم السياسية والإعلام ضمن مقرري المنظمات الدولية والقانون الدولي، وتعاونها مع مركز تطوير المناهج بوزارة التربية على إدراج بعض المفاهيم الأساسية في مناهج اللغة العربية والدراسات الاجتماعية لمرحلتي التعليم المتوسط والثانوي.

هذا وقد تعرض المتحدثون في الندوة إلى عدة جوانب أخرى تخص الفروق الجوهرية بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بالإضافة إلى عرض تجربة شخصية للقانون الدولي الإنساني من التدرب إلى التدريب، وفتح بعدها باب المناقشة.

وأنتهت الندوة بتوزيع الشهادات على المتحدثين والمشاركين.

اللقاء التنويري للباحثين القانونيين
(الدفعة السابعة عشر) 2018 - 2019

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لقاءا تنويرياً للباحثين القانونيين (الدفعة السابعة عشر) 2018 – 2019 لشغل وظيفة وكيل النائب العام وذلك بحضور مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف المستشار/عويد ساري الثويمر، وكلاً من المستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للعلاقات والاتصالات والبحوث، والمستشار/ عبد الله القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي والمستشار/ محمود الخلف نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي والمستشار/ فهد الفهد والمستشار/ بدر الركيبي أعضاء المكتب الفني، وهذا وقد بدأ اللقاء مدير المعهد المستشار/ عويد ساري الثويمر بترحيبه للدفعة (السابعة عشر)، وأشار إلى أهمية الالتزام بأنظمة وقرارات المعهد، والقيم والتقاليد القضائية.

ثم قدم المستشار/ عبد الله القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي والمستشار/ خالد بشير عضو المكتب الفني توضيحاً لطبيعة العمل والمواد العلمية والتقييم الدراسي للباحثين القانونيين المرشحين لشغل وظيفة وكيل النائب العام، ويأتي ذلك من طموح المعهد بالارتقاء بالكوادر البشرية والتي تعد ركيزة أساسية من رؤية الكويت 2035.

توقيع مذكرة تفاهم بين
المركز القومي للدراسات القضائية
بجمهورية مصر العربية
ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

من منطلق رؤية مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الخامس والعشرين لمديري المعاهد العربية بشأن الحث على عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وقع المعهد يوم الأحد الموافق 24 يونيو 2018م مذكرة تفاهم مشتركة مع المركز القومي للدراسات القضائية بجمهورية مصر العربية حيث مثّل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير المعهد ووكيل محكمة الاستئناف، وعن مصر المستشار / عمر حفيظ مساعد وزير العدل لشئون المركز القومي للدراسات القضائية.

ونصت مذكرة التفاهم على عدة مواد منها؛ التعاون والتبادل العلمي في مجالات التدريب والتأهيل القضائي وزيارات الوفود وعقد حلقات نقاشية، وندوات ومؤتمرات يعقدها الطرفين حول المواضيع ذات الاهتمام ويتم الاتفاق بين الطرفين على إعداد البرامج التدريبية طبقاً للقواعد والإجراءات التي يتفق عليها الطرفين قبل البدء بتلك البرامج والدورات، كما يتم تبادل النشرات والبحوث ومجموعة الأحكام والقوانين التي يصدرها الطرفين.

وهذا وقد صرح مدير المعهد المستشار / عويد ساري الثويمر بأن توقيع مثل هذه المذكرات يثمر بصورة كبيرة وفعالة في إيجاد كوادر بشرية قادرة على التعامل في مختلف القضايا وبما يحقق أحد المحاور الهامة برؤية الكويت 2035 .

تجديد اتفاق تعاون بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا

في إطار تعميق التعاون القانوني والتدريبي وبحث السبل المثلى لتطوير أداء المعهد على مستوى التدريب التأسيسي والمستمر والتخصصي كذلك في مجال الدراسات والبحوث، قام وفد من معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يضم كلا من المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير المعهد ووكيل محكمة الاستئناف والمستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للأتصالات والعلاقات والبحوث، بزيارة ميدانية للمدرسة الوطنية للقضاء في مدينة بوردو الفرنسية، حيث تعرف الوفد على آليات القبول بالمدرسة وبرنامج التدريب التأسيسي وإدارة المدرسة، وتخلل تلك اللقاءات نقاشات ثنائية، عرض خلالها الوفد الكويتي تجربته ومجالات التعاون المرتقبة ما بين الطرفين.

وعلى هامش الزيارة قام الوفد القضائي الكويتي بزيارة لمحكمة التمييز بباريس، حيث تعرف الوفد على آليات عمل المحكمة وتشكيلها وطرق النظر في الطعون والفصل فيها.

حيث تم الخميس الموافق 18 أكتوبر 2018، توقيع اتفاق تعاون ما بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا، تتويجاً لرغبة الطرفين في تعزيز التعاون والحرص على استمراره، وتفعيلا لذلك تم الاتفاق على برامج عملية مشتركة تهم مجال تدريب المدربين وتقييم البرامج التدريبية ونظام المسابقة.

حفل تكريم عضو المكتب الفني سابقاً لمعهد الكويت المستشار / أحمد عزات

أقام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية حفل تكريم على شرف عضو المكتب الفني سابقاً لمعهد الكويت المستشار / أحمد عزات, وذلك بحضور مدير المعهد ونوابه وجمع من المستشارين في المكتب الفني.

وقدم مدير المعهد للمحتفى به هدية تذكارية بهذه المناسبة وجزيل الشكر والعرفان على ما بذله من جهود خلال عضويته في المكتب الفني للمعهد وذلك في يوم الثلاثاء 2 أكتوبر 2018م.

زيارة وفد من
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/عويد ساري الثويمر مصحوباً بنائبيه المستشار الدكتور / فهد بوصليب للاتصالات والعلاقات والبحوث والمستشار/ محمود الخلف للتأهيل المستمر والتخصصي, وفداً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفداً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر يضم كلا من:

السيدة / دوروتيا كريمتيس – مديرة الشئون القانونية والإنسانية والإعلام -السيد / معز الهذلي – المستشار القانوني باللجنة، حيث تطرق الجانبان إلى العلاقات المتميزة التي تربط المعهد باللجنة والتي كانت من أهم ثمراتها توقيع اتفاقية تعاون نتج عنها العديد من الأنشطة والدراسات على المستوى الإقليمي والوطني، وجاء هذا الاجتماع للاتفاق على موعد الدورة الإقليمية المقبلة والتي ستكون في شهر مارس 2019م.

حيث تأتي أهمية تلك الزيارات في ترسيخ العلاقات بين الطرفين لتعزيز دور المعهد بما يسهم في تحقيق رؤية الكويت 2035 لتحقيق الكوادر البشرية.

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة	ملاحظات
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشر)	93 باحث وباحثة قانوني	النيابة العامة	2018/9/9 2019/9/9	مستمرة (المحاضرات النظرية)
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الحادية عشر)	30 باحث وباحثة شرعي	جهات حكومية	2018/9/30 2019/1/10	مستمرة
3	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- أمين سر تحقيق	34 أمين سر	إدارة الأقلام الجزائية	2018/9/30 2018/10/4	أسبوع
4	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- أمين سر جلسة	34 أمين سر	إدارة الأقلام الجزائية	2018/9/30 2018/10/4	أسبوع
5	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- ضابط دعاوى	20 ضابط	إدارات مختلفة	2018/9/30 2018/10/4	أسبوع
6	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- منفذ أحكام جزائية	19 منفذ	إدارة التنفيذ	2018/9/30 2018/10/4	أسبوع
7	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - مندوب إعلان	214 مندوب	إدارة التنفيذ	2018/9/30 2018/10/4	أسبوع

برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السابعة عشر):

أقيم اللقاء التنويري في مسرح المعهد بتاريخ 6 سبتمبر 2018م واجتمع مدير المعهد والسادة النواب المستشارين بالباحثين الجدد لتهنئتهم بالقبول بها وإعطائهم أهم التعليمات والإرشادات وتم توزيع حقيبة كتب المواد النظرية والتعليمات والارشادات للباحثين القانونيين.

- المحاضرات النظرية في 9 سبتمبر 2018م بواقع محاضرتين زمن كل محاضرة ساعة ونص.
- تقسيم الباحثين على مجموعتين المجموعة الأولى 46 باحث وباحثة والمجموعة الثانية 47 باحث وباحثة.

الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الحادية عشر): الدورة بتاريخ 30 سبتمبر 2018 بواقع ثلاث ساعات يوميا.

الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء لفئات (أمين سر تحقيق - أمين سر جلسة - ضابط دعاوى - منفذ أحكام جزائية)

- عقدت دورة أمين سر تحقيق بتاريخ 30 سبتمبر 2018م إلى 4 أكتوبر 2018م، والتحق بها عدد (34) أمين سر تحقيق إدارة الأقلام الجزائية.
- عقدت دورة أمين سر جلسة بتاريخ 30 سبتمبر 2018م إلى 4 أكتوبر 2018م، والتحق بها عدد (34) أمين سر جلسة إدارة الأقلام الجزائية.
- عقدت دورة ضابط دعاوى بتاريخ 30 سبتمبر 2018م إلى 4 أكتوبر 2018م، والتحق بها عدد (20) ضابط دعاوى من إدارات مختلفة.
- عقدت دورة منفذ أحكام جزائية بتاريخ 30 سبتمبر 2018م إلى 4 أكتوبر 2018م، والتحق بها عدد (19) منفذ أحكام من إدارة التنفيذ.

الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء فئة (مندوب إعلان):

- عقدت دورة مندوب إعلان بتاريخ 30 سبتمبر 2018م إلى 4 أكتوبر 2018م، والتحق بها عدد (214) مندوب إعلان من إدارة التنفيذ.
- تم تقسيم مندوبي الإعلان إلى مجموعتين المجموعة الأولى (108) والمجموعة الثانية (106).

«قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات المدني والتجاري» للسادة الخبراء المحاسبين المستشار عبدالله القصيمي 23-2018/09/25م

تأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف التخصصية بالجهات الحكومية (الدفعة الحادية عشر) القاضي الدكتور محمد البصمان 2018/01/21 إلى 2018/05/03م

الدورة التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء الأستاذة عذاري الفرج 07-2018/10/11م

الدورة التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء الأستاذ هشام القلاف 07-2018/10/11م

اختصاص ومهام أمين سر الجلسة
للسادة إدارة كتاب المحكمة الكلية
الدكتور / مشاري يوسف الديين
17-18سبتمبر 2018م

مطالبات الشركات وأنواعها وكيفية تصفية الحسابات للسادة الخبراء المحاسبون
كبير الخبراء / صباح الجلاوي
16-20 سبتمبر 2018م

الاختصاص الولائي وقواعد ومعايير الاختصاص النوعي والقيمي للمحاكم
للسادة وكلاء وقضاة المحكمة الكلية
المستشار/ حمود المطوع
15-2018/10/17م

قانون التجارة الكويتي رقم 1980/68
للسادة الخبراء المحاسبين
المستشار الدكتور / علاء الجزار
16-2018/09/18م

تفاصيل الإحصائية لشهر سبتمبر / 2018

شهر فبراير / 2018				
الأعداد / الجهات	الدورات	المشاركين	المجتازين	غير المجتازين
المحكمة الكلية	2	37	28	9
النيابة العامة	–	–	–	–
إدارة الخبراء	5	132	104	28
معاوني القضاء	1	10	7	3
الجهات الحكومية	–	–	–	–
ورش عمل	–	–	–	–
المجموع	8	179	139	40

الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي **سبتمبر 2018**

الدورة التدريبية	الجهة المستفيدة	التاريخ	الفترة
الدورة التدريبية للسادة قُضاة المحكمة الكلية المنقولين من النيابة العامة	النيابة المنقولين للقضاء	9 – 27 /9/ 2018	ص
أعمال الخرسانة	خبراء مهندسين (مدني - معماري)	9 – 13 /9/ 2018	ص
قانون التجارة الكويتي رقم 68 لسنة 1980	الخبراء المحاسِبون	16 – 18 /9/ 2018	ص
مطالبات الشركات وأنواعها وكيفية تصفية الحسابات	الخبراء المحاسِبون	16 – 20 /9/ 2018	ص
اختصاص ومهام أمين سر الجلسة	إدارة كُتاب المحكمة الكلية	17 – 18 /9/ 2018	ص
منازعات الأحوال الشخصية وفقا للمذهب الجعفري	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	23 – 25 /9/ 2018	م
قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات المدنية والتجارية	الخبراء المحاسِبون	23 – 25 /9/ 2018	ص
أعمال الخبرة وفقا لقانون العمل بالقطاع الأهلي وتعديلاته	الخبراء المحاسِبون	23 – 27 /9/ 2018	ص

الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي **أكتوبر 2018**

الدورة التدريبية	الجهة المستفيدة	التاريخ	الفترة
مطالبات الشركات وأنواعها وكيفية تصفية الحسابات	الخبراء المحاسبون	9/30 - 4 /10/ 2018	ص
شركة الأشخاص في ضوء أعمال الخبرة	الخبراء المحاسبون	30/9 - 4 /10/ 2018	ص
اختصاصات ضباط الدعاوى	إدارة كُتاب محكمة أسرة الاستئناف	1 - 2 /10/ 2018	ص
مهارات إدارة الجلسة وأصول المداولة وتسبيب الأحكام	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	7 - 9 /10/ 2018	م
أساسيات العمل المصرفي الإسلامي	الخبراء المحاسبون	7 - 11 /10/ 2018	ص
المخالفات المالية والإدارية لمجلس الإدارة والمدراء التنفيذية في ضوء أعمال الخبرة	الخبراء المحاسبون	9 - 11 /10/ 2018	ص
أعمال الصحي	خبراء مهندسين (مدني - معماري)	9 – 11 /10/ 2018	ص
قواعد الإعلان القضائي في المواد الجزائية والمدنية	النيابة العامة	10 /10/ 2018	ص
اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة	إدارة التحكيم القضائي	14 - 15 /10/ 2018	
قواعد وأحكام تعيين الموظفين العموميين وانتهاء خدمتهم	جهات حكومية	14 – 15 /10/ 2018	ص
أثر وقياس وتحليل إدارة المخاطر المالية	الخبراء المحاسبون	14 – 16 /10/ 2018	ص
الاختصاص الولائي وقواعد ومعايير الاختصاص النوعي والقيمي للمحاكم	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	15 – 17 /10/ 2018	م
النيابة العامة والادعاء العام وفقا لإجراءات الخبراء	الخبراء المحاسبون	16 - 18 /10/ 2018	ص
الرقابة الأمنية على المياه الإقليمية والسواحل والجزر (إجراءات الرقابة والرصد وتحديد المواقع)	النيابة العامة	17 / 10 / 2018	ص
هيئة أسواق المال والقوانين المنظمة لها	الخبراء المحاسبون	21 - 23 /10/ 2018	ص
أعمال التكييف	خبراء مهندسين (مدني - معماري)	21 - 23 /10/ 2018	ص
أسس التفتيش بالدعوى العمالية	الخبراء المحاسبون	23 - 25 / 10 / 2018	ص
أركان القرار الإداري	جهات حكومية	23 - 24 / 10 / 2018	ص
المشكلات العملية في مجال قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية، والمآخذ القضائية وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	28 - 30 /10/ 2018	م
إدارة الأرباح وادارتها واساليبها وأثرها	الخبراء المحاسبون	28-30 /10/ 2018	ص
القانون الدولي والملاحقة الدولية	إدارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية	30 - 31 /10/ 2018	ص
قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته وفقا لأعمال الخبرة	الخبراء المحاسبون	10/30 - 1/11/ 2018	ص

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورشة عمل بعنوان «مكافحة الإرهاب» على مدى ثلاثة أيام خلال الفترة 28 – 30 أكتوبر 2018م

وفقا لإتفاقية إنشاء لجنة وزارية مشتركة للتعاون بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية السودان الموقعة بتاريخ 28 أبريل 2004م تم عقد ورشة العمل حول مكافحة الإرهاب والتي افتتحها نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور/ فهد بو صليب بالتعاون بين السلطة القضائية في دولة الكويت والسلطة القضائية في جمهورية السودان وكان برفقته المستشار/ فهد الفهد عضو المكتب الفني بالمعهد والمستشار/ طلال الهدلق بمحكمة الاستئناف، وقد حاضر كل من المحامي العام/ محمد راشد الدعيج، والمستشار/سعود يوسف الصانع، ووكيل النيابة/ ضاري صالح المعجل على مدى الأيام الثلاث.

في اليوم الأول رحب الدكتور المستشار/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للعلاقات والاتصالات والبحوث بالمشاركين في افتتاح الورشة مع المستشار/ طلال الهدلق والذي تناول برنامج ورشة العمل في اليوم الأول أهم التشريعات الكويتية لمكافحة الإرهاب للمحاضر المحامي العام المستشار/ محمد راشد الدعيج، أما في اليوم الثاني استعرض المستشار/ سعود يوسف الصانع عن التطور الالكتروني وأثره في مكافحة جرائم الإرهاب كما أوضح عن لائحة قانون الإرهاب إضافةً إلى نظام اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وفي اليوم الثالث والأخير أبدى وكيل النيابة الأستاذ/ ضاري صالح المعجل عن أهمية التعاون القضائي الدولي الإقليمي لمكافحة جرائم الإرهاب وحول قرارات مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب.

وفي ختام برنامج ورشة العمل تم توزيع فلاشات تتضمن المواد العلمية التي تمت مناقشتها في الورشة وتقديم الشهادات التقديرية للسادة المشاركين من السلطة القضائية في دولة الكويت وجمهورية السودان، حيث يأتي تنظيم تلك الورش سعياً لتحقيق رؤية الكويت 2035 في الارتقاء وتطوير الكوادر البشرية.

إصدار التقرير الإحصائي السنوي للعام القضائي 2017 – 2018

تم إصدار التقرير الإحصائي السنوي للعام القضائي 2017-2018 لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والذي يعد أهم الإصدارات التي يقوم قسم الإحصاء بإعداده سنوياً حيث يشمل على إحصائيات وبيانات توثق أنشطة وإنجازات المعهد بكافة قطاعاته كذلك بعض المؤشرات الإحصائية التي تساهم باتخاذ القرارات الصائبة ونشر الوعي القانوني والثقافه الإحصائية في المجتمع.

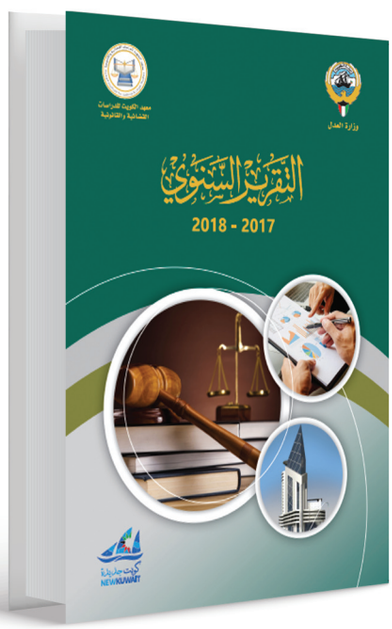

وتم كذلك أصدر قطاع التأهيل المستمر والتخصصي خطة التدريب للموسم القضائي 2018 - 2019 تم رفعها على وسائل التواصل الاجتماعي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وتم توزيعه على السادة أعضاء السلطة القضائية وإدارات وزارةالعدل والمهتمين من الجهات الحكومية وذلك للاستفادة منه.

إصدارات اللجنة العلمية بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

قامت اللجنة العلمية بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بإعداد المواد العلمية كمنهج دراسي معتمد للسادة الباحثين الجدد وقد اعتمدت 26 مادة علمية ضمن الحقيبة الدراسية التي يتم توزيعها بداية الموسم القضائي من كل عام.

أما بالنسبة للمواد العلمية فكانت كالآتي:

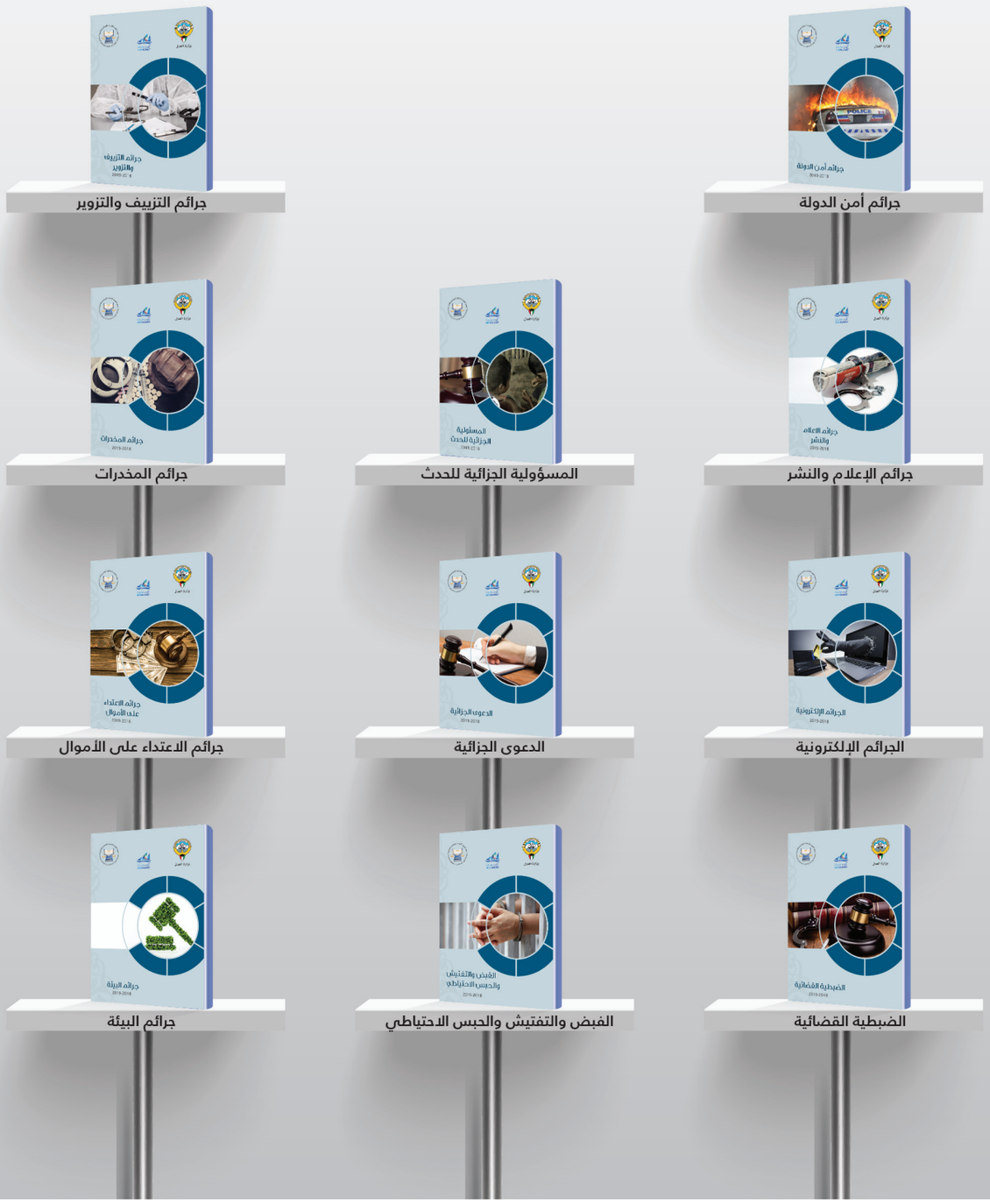

أركان الجريمة والشروع فيها

المسئولية الجنائية

التحقيق الابتدائي

المساهمة الجنائية

جرائم الوظيفة العامة

الإثبات في القضايا الجزائية

جرائم الأسلحة والذخائر والمفرقعات

طرق الطعن في الأحكام الجزائية وتنفيذها

العقوبات والظروف المخففة والمشددة

جرائم أسواق المال

جرائم الاعتداء على النفس

جرائم الاعتداء على العرض والشرف

المرشد الإجرائي في التحقيق الجزائي

جرائم الأموال العامة

التنظيم القضائي بدولة الكويت

جواز أو عدم جواز بيع العقار المرهون رهناً رسمياً لصالح بنك الإئتمان

تلاحظ لأحد دوائر محكمة التمييز أن هناك خلافاً بين تلك الدوائر بشأن مسألة جواز أو عدم جواز بيع العقار المرهون رهناً رسمياً لصالح بنك الإئتمان «بنك التسليف والإدخار سابقاً» إذ اتجهت بعض الدوائر إلى عدم جواز بيع العقار المرهون لصالح ذلك البنك إلا بعد سداد كامل ثمنه أو الحصول على موافقة مسبقة من البنك، بينما ذهبت دوائر أخرى إلى جواز بيع العقار المرهون لصالح بنك الإئتمان وينتقل العقار محملاً بالرهن بحق التتبع بإعتبار أنه يجوز تحميل الملكية ببعض القيود التي تقتضيها أو تفرضها بعض الضرورات سواء من قبل الدولة أو الأفراد على ألا تبلغ هذه القيود مبلغاً يصيب حق الملكية في جوهره.

وبغية رفع هذا الخلاف بين دوائر محكمة التمييز والنظر في توحيد المبدأين سالفي البيان فقد أحيلت المسألة إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والعمالية في محكمة التمييز والتي خلصت إلى إرساء هذا المبدأ.

حيث أن النص في المادة 18 من الدستور على أن «الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون...»«والنص في المادة 810 من القانون المدني «لمالك الشيء أن يستعمله وأن يستغله أو أن يتصرف فيه في حدود القانون» والنص في المادة 815 من القانون المدني ينص «إذا تضمن التصرف القانوني شرطاً يمنع المتصرف إليه من التصرف في المال الذي اكتسب ملكيته بمقتضى ذلك التصرف، أو يقيد حقه في التصرف فيه، فلا يصح الشرط ما لم يكن مبنيا على باعث قوي ومقصورا على مدة معقولة»، يدل - ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني - على أن الأصل هو تمتع المالك بالسلطات التي تمكنه من الحصول على كافة مزايا الشيء محل الحق من استعمال واستغلال وتصرف، مالم يحرم من بعضها مؤقتا كما لو حرم من سلطة التصرف كأثر لشرط صحيح بعدم التصرف، وهذا الشرط كما يكون مانعا من التصرف بصفة مطلقة خلال مدة المنع، فإنه قد يكون مقيدا لحرية التصرف دون أن تمنعه، وكلاهما يجب أن يكون خلال مدة معقولة بحيث لا يمنع المالك من التصرف فيما ملك بالعقد أو الوصية بعد انتهاء تلك المدة، وأن يكون مبنيا على باعث مشروع، إلا أن المشرع نظراً لخطورة هذا الشرط وتضييقا من نطاق استخدامه اشترط لصحته أن يرد في التصرف الذي تلقى به المشروط عليه الملكية، وضرب مثلا لذلك حالة وروده في عقد الرهن - كما الحالة المطروحة - حيث يشترط المرتهن على الراهن عدم التصرف في المرهون إلى أن يتم استيفاء الدين المضمون بالرهن، حتى يتفادى اتباع إجراءات التنفيذ ضد من تنتقل إليه الملكية

وهي أكثر تعقيدا من إجراءات التنفيذ ضد الراهن نفسه، وخطورة الإقرار بصحة مثل هذا الشرط أنه لو كان صحيحا لأصبح شرطا جاريا يوضع في كل عقود الرهن، وحيث كون المرتهن في مركز من القوة يسمح له بفرض شروطه، وينتهي الأمر إلى تفويت ما يهدف إليه التنظيم التشريعي للرهن من التوفيق بين حرية المالك في التصرف في المرهون ليتمتع بأكبر قدر من مزايا الملكية وبين ضمان حصول الدائن على حقه عن طريق ماله من سلطة التتبع.

وحيث أن مؤدى نص المادتين 971 ، 1000 من القانون المدني - ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - أن الرهن الرسمي عقد به يكسب الدائن على عقار حقا عينيا يكون له بموجبه أن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في استيفاء حقه في ذلك العقار في أي يد يكون ويستوفي الدائنون المرتهنون حقوقهم قبل الدائنين العاديين من ثمن العقار المرهون أو من المال الذي حل محل هذا العقار وذلك حسب مرتبة كل منهم وأجازت المادة 1004 من ذات القانون للدائن المرتهن إذا حل أجل دينه أن ينفذ على العقار المرهون في يد الحائز بعد إنذاره بدفع الدين ويكون للحائز أن يختار إما أن يقوم بوفاء الدين المضمون بالرهن أو أن يطهر العقار من الرهن أو أن يتخلى عن هذا العقار، ويعتبر حائزا للعقار المرهون في هذا الخصوص كل من انتقلت إليه بأي سبب غير الميراث ملكية العقار المرهون أو أي حق عيني آخر قابل للرهن دون أن يكون مسئولا مسئولية شخصية عن الدين المضمون بالرهن.

وحيث إن النص في المادة 1063 من القانون المدني على أن «ترد حقوق الامتياز العامة على جميع أموال المدين من منقول وعقار» وفي المادة 1072 على أن «المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كان، يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والنظم الصادرة في هذا الشأن. (2) وتستوفي هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز في أي يد كانت قبل أى حق آخر ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن عدا المصروفات القضائية» مما مفاده - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية- أن ثمة حقوق امتياز هي

الضامنة للخزانة العامة تستحق رعاية خاصة اقتضت أن يخصها المشرع بقواعد استثنائية منها ما نص عليه من أن تستوفي المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ثمن الأموال المثقلة بها في أي يد استثناء من القاعدة التي تقرر أن حقوق الامتياز العامة لا يترتب عليها حق التتبع ومنها ما يتعلق بمرتبة حقوق الامتياز العامة عندما يراد استيفاء الحق من عقارات المدين وكذلك مرتبة حقوق الامتياز العقارية الضامنة لمبالغ مستحقة للخزانة العامة فتكون هذه الحقوق الممتازة أسبق في المرتبة علي أي حق امتياز عقاري آخر أو أي حق رهن رسمي مهما كان تاريخ قيده.

وحيث أنه وإن كان الدستور قد أسند إلى المشرع مسئولية حفظ كيان الأسرة وتقوية أواصرها وحماية الامومة والطفولة بما يفرض تبنى قضايا الأسرة واحتياجاتها وأهمها الرعاية السكنية وذلك بالعمل على توفير هذه الرعاية في وقت مناسب وإزالة العقبات المادية التي تعترضها، وتحقيقا لذلك أنشأ بنك التسليف والادخار بالقانون رقم 30 لسنة 1965 والذي أصبح من أهم أغراضه تقديم القروض العقارية لمستحقي الرعاية السكنية دون فوائد لبناء المساكن أو شرائها أو زيادة الانتفاع بها بالتوسعة أو التعلية أو لإصلاحها وترميمها وذلك حفاظا على كيان الأسرة وتقوية أواصرها، وأنه وإن كانت الدولة في هذا الشأن تنفق مبالغ طائلة تحقيقا لهذه الغاية فإنه يحق لبنك التسليف والادخار (بنك الائتمان) أن يضع من الشروط ما يضمن تحقيق هذه الغاية المقصودة بهذا الإنفاق الضخم كأن يشترط منع المقترض من تأجير العقار كليا أو جزئيا أو استعمال القرض لغير الغرض المخصص له باعتبار أنه يجوز تحميل حق الملكية ببعض القيود التي تقتضيها أو تفرضها بعض الضرورات سواء من قبل الدولة أو الافراد، إلا أنه يجب ألا تبلغ هذه القيود مبلغا يصيب حق الملكية في جوهره أو تفقده أهم خصائصه أو تحرم أصحابه من تقرير صور الانتفاع به، وعلى ذلك إذا ما تم تحميل هذا الحق برهن رسمي فإن الراهن يبقى مالكا للعقار المرهون مع ما يخوله حق الملكية من سلطة التصرف وتقرير صور الانتفاع المختلفة، مع مراعاة أحكام التزام الراهن بضمان سلامة العقار المرهون، فيجوز للراهن أن يتصرف في العقار المرهون، وأي تصرف يصدر منه لا يؤثر في حق الدائن المرتهن فتنتقل الملكية مثقلة بحق الرهن، ويكون للدائن المرتهن تتبع العقار في أي يد يكون، وأن يستوفي حقه مقدما على غيره بمقتضى حقه في الضمان العام، فضلا عن أن أموال بنك الائتمان وهي مملوكة للدولة لها حق امتياز طبقا للمادة 1063 من القانون المدني تجعلها متقدمة على سائر الديون العادية وغير العادية فتكون هذه الحقوق الممتازة أسبق في المرتبة على أي حق امتياز عقاري آخر أو أي حق رهن رسمي مهما كان تاريخ قيده، وبالتالي تتحقق له الضمانات الكافية له في استيفاء حقه، دون أن يكون للشروط المقيدة والمانعة من التصرف. والواردة بعقد الرهن ولم ترد في التصرف الذي تلقى به المشروط عليه الملكية أثراً على حق المالك في استخدام حقه في التصرف فيما يملك، مما يوجب عدم إعمال أثر تلك الشروط، الأمر الذي يتحقق به التوفيق بين حرية المالك في التصرف في المرهون ليتمتع بأكبر قدر من مزايا الملكية وبين ضمان حصول الدائن على حقه عن طريق ماله من سلطة التتبع.

وحيث إنه لما كانت الهيئة قد انتهت إلى هذا النظر بأغلبية الآراء عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون تنظيم القضاء الصادر بمرسوم القانون رقم 23 لسنة 1990 فإنها تعدل عن المبدأ الذي قررته الأحكام التي ارتأت غير ذلك».

الموظف المثالـــي

لشهر أكتوبر 2018

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائيـة والقانونيـة، أن تقـدم إلى الموظفة

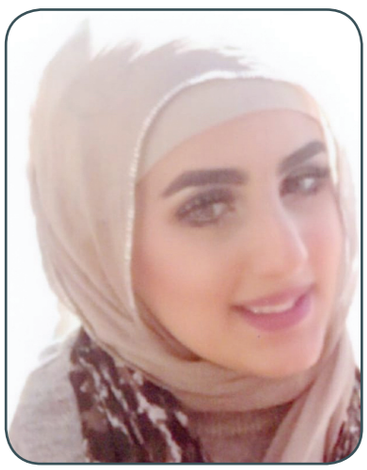

نورة خلف الهاجري

حافزا وتشجيعا داعين المولى عز وجل أن يديم عليها الصحة والعافية ونتمنى لها المزيد من النجاح والتفوق.

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com